الباب الثانى

الآثار السياسية والاقتصادية

رغم اختلاف الأيديولوجيات السياسية والثقافية في العالم العربي فالعرب يقفون مع شبكة الإنترنت للمرة الأولى بلا حدود حقيقية تفصلهم أو حواجز تعترض تواصلهم أو تعوق عملية انتقال المعرفة بينهم؛ إذ أتاحت للعرب إمكانية الخوض في مناقشات ومناظرات حول أمور كثيرة ويمكن القول أن الإنترنت أصبحت منبراً حرًّا في العالم العربي بعدما أرست مجموعة من القواعد الضمنية للتواصل بين الأفراد والجماعات والقوميات المختلفة، وأتاحت إمكانية الانفتاح على المجتمع العالمي على اعتبار أن أي تكنولوجيا تعمل تدريجياً على خلق بيئة إنسانية جديدة ويرى البعض أن الإنترنت ستؤثر على السياسة في العالم العربي ،وستجبر قادة العرب على السماح بحريات أكثر،وستؤثر الإنترنت في الرأي العام وصنع القرار السياسي العربي،حيث أن استخدامها سيؤدي إلى إيجاد نظام سياسي يتسم باللامركزية والانفتاح الديمقراطي ،ومن الممكن أن تشجع الحكومات العربية على تبني القطاع الخاص ولكن انعكاسات النت على الثقافة العربية سوف تعتمد على الطريقة التي يقررها العرب في استخدام الإنترنت ،وهناك توقعات أن تؤدي إلى المساعدة في تحريك المجتمع المدني العربي وخلق جو يتسم بالحرية كما أن لديها القدرة على عبور الفجوة الثقافية بين العرب والغرب رغم مخاوف بعض العرب من تأثير ذلك على هويتهم القومية وثقافتهم وللانترنت أهميه كبرى في دعم القضايا العربية أهمها الصراع العربي

الإسرائيلي، ومقاومة التعتيم الإعلامي على ما يجري من حرب قذرة بين شعب أعزل لا سلاح له إلا الإيمان بوجوب الدفاع عن مقدسات الأمة الإسلامية، وبين حشود عسكرية إسرائيلية مدججة بكل أنواع السلاح منها المحرم دولياً والمحظور استخدامه ومنذ انتفاضة الأقصى برز مصطلح الجهاد الإلكتروني والحرب الإلكترونية لمقاومة وسائل الإعلام الغربية التي تزيف الحقائق وتبين المعتدي كأنه ضحية، والضحية كمعتد غاشم.

وهناك أيضاً ما يعرف بالحرب الإلكترونية وأساليبها ومقوماتها وهى انتقال الهجوم إلى مواقع الإنترنت بغرض تدميرها أو تعطيلها أو تشويه محتوياتها، وتعطيل البريد الإلكتروني لجهات حساسة وشخصيات على مستوى القيادات السياسية مما يشل ويعيق وسائل الاتصال وتعود البداية الحقيقية التي صعدت الهجمات إلى أكتوبر ٢٠٠٠، عندما شنت مجموعة إسرائيلية هجمات على موقع حزب الله بعد أسر الجنود الإسرائيليين الثلاثة، فقام مختص إسرائيلي في علوم الحاسب الآلي يدعى ميكي بوزاجلوا مع فريق من قراصنة الإنترنت بحذف محتويات موقع حزب الله ووضع نجمة داؤود وعلم إسرائيل بدلاً منها ورد العرب ومؤيدوهم على الهجوم الإسرائيلي بهجمات مماثلة على مواقع حكومية إسرائيلية أهمها موقع مكتب رئيس الوزراء وموقع الكنيست وموقع غرفة التجارة وموقع بورصة إسرائيل وموقع بنك إسرائيل وبلغ عدد المواقع التي تمت

مهاجمتها نحو ٢٨٠ حسب آخر إحصائية متاحة أعدتها شركة I defence الأمريكية المتخصصة في أمن المعلومات على الإنترنت وعدد المواقع الإسرائيلية التي تم الهجوم عليها بلغ ٢٤٦ موقعاً مقابل٣٤ موقعاً عربياً أو إسلامياً تعرضت لهجمات مماثلة وفي يوم ٢٩ ديسمبر ٢٠٠١ تعرض ٨٠ موقعاً إسرائيلياً لهجمات ناجحة أدت إلى خروجها جميعاً من الخدمة من ضمنها موقع رئيس الوزراء الإسرائيلي وموقع الجيش الإسرائيلي وأدت هذه الهجمات إلى التأثير السلبي على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث انخفض معدل الأسعار لشركات التكنولوجيا الإسرائيلية حسب مؤشر ناسداك لأسهم التكنولوجيا من ٦٠٠ نقطة إلى ٢٧٠ نقطة خلال شهر واحد منذ بداية الانتفاضة ،ناهيكم عن انعدام الثقة في الشركات التي تعرضت للهجوم من حيث أمنها وقدرتها على حماية بيانات المستثمرين، فإذا كانت غير قادرة على حماية موقعها على الإنترنت فكيف تستطيع أن تحمي استثماراتهم وبياناتهم٠

ثقافة التغيير والثورات العربية

إن نشأة حيز جديد من الحرية أسهم في تحول نوعي طرأ على استخدام الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، فتحولت من كونها أداة للترفيه، والتواصل،إلى أداة للتنظير والتنظيم والقيادة، ثم إلى وسيلة فعّالة لنقل الأحداث ومتابعة الميدان،ومصدراً أولياً لوسائل الإعلام العالمية فالإعلام وحده لا يصنع تغيير، إنما هو نتاج إرادة عامة، يحركها

دافع الناس الطبيعي نحو هذا التغيير، والإعلام أداة من مجموعة أدوات يقول ميشيل فوكو إن الثورة الإيرانية انتشرت بشريط الكاسيت، ولم يقل إن شريط الكاسيت الذي كان في حينه إعلاما بديلاً هو الذي صنع الثورة لذلك إن هذه الإرادة بدون وسائل الإعلام الجديد قد لا تساوي شيئاً، والعكس صحيح فما جرى هو نتاج عوامل تفاعلت مع بعضها لتنتج لنا تغييراً بأسلوب لم يعهده عالمنا العربي من قبل، وغيّر أنماط حياتهم، مضفياً عليها مزيداً من التفاعل، والتواصل.

وأصبحنا بفضل هذه الثورة أمام إعلام جديد ولا يمكن لإعلام جديد الاستغناء عن الإعلام التقليدي ولن يتحقق له الرواج إلا إذا استخدمه الإعلام التقليدي وأشار إليه ونقل عنه، فالكثير من الأحداث كان السبق فيها للمدونين أو لبعض المواقع الإلكترونية ويعتقد الكثيرون أن الإعلام الجديد هو الإعلام القادم، فالكثير من التلفزيونات اليوم يمكن توقف بثها المباشر وتعرض خدماتها على الإنترنت،وأصبح الكثير من قنوات التلفزيون لديها حسابات على الـ YouTube والـ Facebook والـ Twitterوعند ظهور مواقع التواصل، فإن العرب إجمالا قاموا باستخدامه أولاً كأداة للطرح السياسي ،لعدم وجود إعلام محايد أو مؤسسات للمجتمع المدني أو نشاط سياسي في الشارع العربي لكن هناك مبالغة في الدور الفعلي لمواقع التواصل في تغيير واقع السياسة ودور أعضاء مجموعات فيسبوك أو المشاركين في الغالب رمزي،لا يتعدى

حدود الشكليات لذلك فإن النشاط السياسي في النت لا يترجم إلى تغيير أو نشاط سياسي فعلي في الشارع العربي وبالرغم من النشاط الكبير على النت في مصر، إلا أن التغيير السياسي الحقيقي لم يولد في الانترنت، بل ولد في الشارع، وجاء الاعلام الجديد مكملاً له، بسبب الأمية التي تعاني منها الشعوب العربية وقام الإعلام الجديد بدور ملموس في حشد وتوجيه المتظاهرين لكنه لم يكن مفصلياً في تسيير الأحداث في مصر، واستمرت المظاهرات بشكل كبير بعد قطع خدمات الانترنت وفي اليمن، يقتصر عدد مستخدمي النت على عدد صغير، لا يواكب حجم الأحداث في الشارع اليمني لذلك، فحشد المتظاهرين وتوجيههم لم يتم عن طريق الاعلام الجديد لكن نقطة الاتفاق الرئيس عن دور الإعلام الجديد في إيصال صوت الشارع العربي إلى أنحاء العالم،وكان لأفلام يوتيوب ونشاط تويتر دور كبير في حشد الاهتمام الدولي لقضايا الاستبداد في بعض دول العالم العربي ولا يزال دور الحكومات العربية في الاعلام الجديد غامضاً، وقد يؤدي وجودها إلى تغيير شكل المداولات السياسية ففي المستقبل القريب،إذا كان هناك توظيف مثالي من قبل الحكومات العربية فسيكون هناك وجه آخر مختلف تماماً للاعلام عما نعيشه اليوم وفي حال انخراط الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني، فالفكر السياسي على تويتر وغيره سيصل إلى مرحلة أكبر من النضج تؤسس المجتمع المدني لخطاب سياسي جديد يكون له أثر في المداولات القائمة اليوم على مواقع

النت وهو باختصار مرحلة انتقالية من الركود إلى الوعي السياسي ،ومرحلة انتقالية في تغيير شكل الحكومات العربية والمجتمع المدني لذلك فإننا قد نرى في المستقبل القريب ركوداً سياسياً في مواقع التواصل الاجتماعي، يعوض عنه بنشاط حقيقي في منظمات المجتمع المدني والعملية السياسية.

وجيل التغيير هو المصطلح الذي يصبو إليه الشاب العربي، الذي سيقوم تدريجياً بالانتقال من الكتابة الشكلية على الانترنت إلى التأثير الحقيقي في العملية السياسية،عند حدوث ذلك، سنشهد تحولاً من كون الاعلام الجديد منبراً سياسياً إلى أداة اجتماعية، وسيجد الخطاب السياسي مساحة أكبر وتأثيراً أوضح[1].

وتأتى قابلية التغير من المقدرة على ذلك، مهما تكن المعوقات ويجند الفرد والجماعة بموجبه،قدراتهما على العطاء والتضحية،فما حدث نتج عن اليأس الذي يصيب الشباب من أن الثروات المادية التي يملكها الحكام العرب، ويسخرها الغرب لصالح شعوبه، لم تأت بأي نفع على شعوبنا العربية،هذا اليأس المتراكم لا يحتاج إلى أي فكر ثوري يشحذ همم الناس بقدر ما يحتاج إلى مشاركة المختلفين في الرأي في الحال ، وهذا ما ظهر واضحاً فالمظاهرات التي جرت في العراق ألغت عملياً

[1] ، حقيقية الإعلام الجديد في الربيع العربي ومستقبله -عبد العزيز طرابزوني.

مفهوم الطوائف والديانات والفئات القومية وعلينا أن نفهم أن للتغيير ثقافته،ولا يمكن أن نفرض على أي تغيير شعبي كبير ومتعدد الأطراف أية ثقافة مسبقة،وقد شهدنا في ميدان التحرير في مصر كيف أن النكتة تحولت إلى شعارات، وكانت مؤثرة في استقطاب الإعلام، هذا الموقف سيكون أكثر صواباً من المواقف التي تقف ضد التغيير، أو التي لا يعنيها التغيير، وعلى الشباب أن يعى جيداً أن نجاح أية مواقف لا يعني نهاية الصراع، ومشروع الشباب الثوري دون غيره لا يقف عند إنجاز أو شكل حكم، بل يستمر دون توقف، لاسيما في منطقة لم تحصل من التقدم والحداثة إلا القليل.

قدمت النظريات والدراسات الإعلامية كثيراً من الاجتهادات حول مفهوم الإعلام الاجتماعي ودائرة التأثير،ومنها نظرية التسويق الاجتماعي التي تتناول ترويج الأفكار التي تعتنقها النخبة في المجتمع، لتصبح ذات قيمة اجتماعية معترَف بها ووفر ظهور شبكات التواصل الاجتماعي فتحاً ثورياً،وأعطى مستخدميه فرصاً كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا قيود ولا رقابة إلا بشكل نسبي محدود إذ أوجد ظهور وسائل التواصل الاجتماعي قنوات للبث المباشر تغير من جوهر نظريات الاتصال المعروفة، ويوقف احتكار صناعة الرسالة الإعلامية لينقلها إلى مدى أوسع وقدرة تأثير وتفاعل لم يتصوّرها خبراء الاتصال والخبرة

والتسهيلات الجديدة التي وفرها الإنترنت في مجال التنظيم والاتصال والإعلام غيرت المعادلة القديمة التي كانت تضطر قوى التغيير إلى الاعتماد على دعم دول أخرى في نضالها السياسي، كما كان الحال في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين لذا فحركات الإصلاح والتغيير في عالمنا العربي والإسلامي مدعوة اليوم إلى الاستفادة من ثورة النت في مجالات التنظيم والإدارة والاتصال والإعلام والنضال السياسي وغير ذلك من الجوانب فهل نستوعب المدلول التاريخي لثورة الإنترنت؟ وإسقاطاً على التجارب العالمية في الحالتين التونسية والمصرية تقوم وسائل الإعلام وَفْق نظرية التسويق الاجتماعي بإثارة وعي الجمهور عن طريق حملات إعلامية تستهدف تكثيف المعرفة لتعديل السلوك والتأثير على القطاعات المستهدَفة من الجمهور ،وتدعم رسائلَ الإعلام بالاتصالات الشخصية، كذلك الاستمرار في عرض الرسائل في وسائل الاتصال،عندها يصبح الجمهور مهتماً بتكوين صورة عن طريق المعلومات والأفكار،وهنا تسعى الجهة القائمة بالاتصال إلى ربط الموضوع بمصالح الجمهور وتطلعاته وفي خطوة لاحقة تبدأ الجهة المنظمة بتصميم رسائل جديدة للوصول إلى نتائج سلوكية أكثر تحديداً ثم تأتي مرحلة صناعة أحداث معيَّنة لضمان استمرار الاهتمام بالموضوع وتغطيتها إعلامياً وجماهيرياً،ثم حثِّ الجمهور على اتخاذ فعل محدد معبِّر

عن الفكرة، عن طريق الدعوة لتبنّي الأفكار التي تركز عليها رسائل الاتصال .

التنظيم السياسي والرقابة

حقق الإنترنت أهمية جديدة باعتباره أداةً سياسية فقد اكتسبت حملة انتخابات الرئاسة للمرشح هوارد دين عام ٢٠٠٤ في الولايات المتحدة شهرةً واسعة نظراً لقدرتها على جمع تبرعات عبر الإنترنت، كذلك اكتسبت حملة باراك أوباما شهرة أكبر باعتمادها على الإنترنت أيضاً وتستخدم الحركات الاجتماعية وغيرها من المنظمات الإنترنت في القيام بأنشطة الإنترنت التقليدية والحديثة على حد سواء وأصبحت الحكومات كذلك متصلة بالإنترنت وتستخدم بعض الدول أمثال كوبا، وإيرانوكوريا الشمالية وميانمار والصين الشعبية،والمملكة العربية السعودية برنامج ترشيح ورقابة وذلك لتقييد وصول بعض الأشخاص في بلادهم إلى الإنترنت أما بالنسبة إلى المملكة المتحدة، فتستخدم برامج لتحديد موقع العديد من الأشخاص الذين تعتقد أنهم يشكلون تهديدًا وتلقي القبض عليهم علاوةً على ذلك، قامت دول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، بتفعيل القوانين التي تجرم امتلاك ونشر مواد معينة، مثل استغلال الأطفال إباحياً، غير أنها في نفس الوقت لا تستخدم برامج الترشيح وفي

بعض الدول، اتفق مزودوا خدمة الإنترنت على منع الوصول إلى المواقع التي أدرجتها الشرطة ضمن المواقع المحظورة.

الإنترنت والنظام السياسي الجديد

بتحليل أهم التحولات الجذرية التي تشهدها البشرية اليوم بدءاً من التحول من النموذج الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي، ومن مجتمع الأمن إلى مجتمع المخاطرة، وكذا بروز ظاهرة العولمة التي حلت محل الاقتصاد العالمي التقليدي وجدنا أن هذه التحولات العميقة ولدت مفاهيم جديدة في العمل السياسي تتعلق بثلاث مواضيع رئيسية: التعدد، الحرية والديمقراطية، ولعبت تكنولوجيا المعلومات وتحديداً الإنترنت دوراً رئيسياً وأحياناً مكملاً في ظهورها بما توفره من سرعة الاتصال وسهولته وفعاليته بأقل التكاليف فالإنترنت يساهم بقدر كبير في السماح بالتعدد وتبادل الآراء ومناقشة جميع القضايا ، والنظر للمسائل والمواضيع من مختلف الزوايا، فمن خلال تمكين مختلف الدول والجماعات والأقليات من إنشاء مواقع لها على الشبكة والتعبير عن قيمها وهويتها وقضاياها كما تراها هي وليس كما تفرضها جماعات أخرى، تتعدد التوجهات السياسية والدينية والثقافية المختلفة التي تعبر عن أفكار وآراء الجميع بكل حرية في المجال الإلكتروني وبالإضافة إلى ذلك يستطيع الكثير من الأشخاص التعبير عن أفكارهم وانتقاداتهم بكل

حرية على النت من خلال المدونات الشخصية أو فيسبوك التي تمثل جزءاً من محاولات اختراق حاجز الصمت ووسائل المنع التي تستخدمها الحكومات أمام الصحافة الحرة وحرية التعبير الأمر الذي يمكن الشباب وبتكاليف بسيطة من الكتابة والتعبير عن آرائهم وانتقاداتهم بكل حرية وعليه فالحكومات اليوم ستواجه باستمرار ضغط الرأي العام الذي أصبحت المعلومات الجديدة والآنية بين يديه، وعلى هذه الحكومات أن تستعد لمواجهة كل أشكال الضغط من قبل الرأي العام وبروز ظاهرة المعارضة الإلكترونية،فالمعارضة اليوم ليست بالضرورة حزباً معتمداً له وجود قانوني وتسمية ومقر اجتماعي ورئيس، فبإمكان الجميع اليوم أن ينتقدوا ويعارضوا السياسات والقرارات والشخصيات المسؤولة ويطرحوا بدائل حتى لو كانت من قبل جماعات غير مرغوب فيها وليس لها وجود قانوني فمثلاً المدونين المصريين الذين تمكنوا من تشجيع الشباب للنزول إلى الشوارع ضمن حركة كفاية والمطالبة بإصلاحات ديمقراطية في مصر، لم ينجحوا في تحقيق التغيير إلا أنهم نجحوا لأول مرة في إنزال الناس إلى الشوارع وحشد الشباب وكذلك التنسيق فيما بينهم وفي خضم العدوان الإسرائيلي على غزة منذ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، لعبت شبكة الإنترنت دوراً بالغ الأهمية في حشد التضامن والحركة الشعبية تجاه القضية،فمواقف الأنظمة العربية لم تكن في مستوى طموحات الشعوب العربية،ورغم توجهها لمنع المسيرات والمظاهرات

المؤيدة للمقاومة الفلسطينية،إلا أن المدونين العرب ومواقع فيسبوك وغرف الدردشة الإلكترونية تمكنت من كسر الحصار الذي فرضته الأنظمة، وتمكنت من تنظيم مسيرات إلكترونية وتجمعات دون الحصول على رخصة من وزارات الداخلية وأجهزة الأمن العربية، بل ساهمت في الزج بالملايين إلى الشوارع في تحد عملي للأنظمة التي عجزت حتى عن تنظيم الغضب الشعبي وفعلاً إذا تمكن الناس من التواصل وتبادل الأفكار والتجمع حول المعتقدات وجمع الأموال والتبرعات وحشد التأييد، فإن الأنظمة تصبح في وضع لا تحسد عليه.

ومن المشكلات السياسية التي أضحت تؤرق الساسة في مختلف دول العالم، ما أصبح يعرف بمقاطعة الانتخابات، فعندما يقاطع الشعب العملية السياسية للدولة ،فهذا يعني أن النظام فقد شرعيته الشعبية والديمقراطية ومن أسباب غياب الاهتمام السياسي الذي أدى إلى المقاطعة ،تجاهل المؤسسات الرسمية للبالغين من الشباب والقضايا التي تهمهم،أو عدم قدرتها على جذبهم ومنحهم فرصاً للمشاركة في الحياة السياسية، وهو الوضع الذي تعيشه الحياة السياسية العربية، فالأحزاب العربية استهلكت كل خطاباتها لجذب الجمهور واستقطاب الشباب على وجه التحديد ،إذ يستطيع أي متتبع متواضع للحياة السياسية أن يعرف مراد رئيس الحزب حتى قبل أن يصرح به ، بالإضافة إلى ان الطبقة

السياسية لم تعد مولدة للأفكار، لذلك لم يعد للشعب قضية يلتف حولها، فقل اهتمامه بالسياسة وشعب دون اهتمام سياسي يغذيه سلوكيات النظام والحكومة يؤدي حتماً إلى مقاطعة عملية للفعل السياسي وفي ظل الجمهورية الإلكترونية والنظام الديمقراطي الجديد ظهرت الانتخابات الإلكترونية التي أصبحت تمارس وتتطور في العديد من الدول، وباتت مفهوماً جديداً آخذاً في الانتشار وتأتي قدرة شبكة الإنترنت بوصفها وسيلة لزيادة الاهتمامات السياسية من أنها تتيح للناس بأدنى تكاليف نشر أي موضوعات أو مواد يمكن رؤيتها في كل أرجاء العالم كما أنها تيسر عملية المزج بين النص والمعلومات المسموعة والمرئية بأساليب من شأنها رفع مستوى الاهتمام بالمحتوى الذي تحمله الشبكة،هذه الأخيرة أصبحت واسطة مهمة يستطيع المواطنون من خلالها التفاعل مع شؤون الحياة السياسية وفهمها فهناك ٤٢ مليون أمريكي استخدموا مواقع إلكترونية حكومية للبحث في قضايا سياسية عامة، واستخدم ٢٣ مليون شبكة إنترنت لتوجيه ملاحظاتهم وتعليقاتهم بشأن خيارات سياسية معينة إلى مسؤولين حكوميين، ولجأ ١٤ مليون أمريكي إلى مواقع حكومية لتجميع معلومات تساعدهم على تحديد كيفية الإدلاء بأصواتهم،وشارك ١٣ مليون أمريكي في حملات شنتها جماعات الضغط عبر الإنترنت.

أصبح المجتمع الحالي يعيش عدة ظواهر من شأنها أن تؤثر سلباً على نسبة الناخبين من أهمها انشغال الأشخاص بأمور الحياة وتنامي ظاهرة الهجرة مما يجعل أصوات المواطنين المهاجرين تتأثر بعدة متغيرات مثل البعد عن مقر التصويت الذي يتطلب أحياناً التنقل لأزيد من ١٠٠ كلم ففي أمريكا اليوم يتحدث المسؤولون عن نحو ستة ملايين أمريكي موجودين في الخارج يجدون صعوبة في الإدلاء بأصواتهم، وترى الوكالة الفيدرالية للمساعدة فى الانتخابات الأمريكية، أن أكثر من ربع أصوات هؤلاء المواطنين الذين يحاولون الاقتراع تذهب دون احتساب، وهو الأمر الذي يدفع إلى اعتبار التقنيات الجديدة قادرة على تحقيق مشاركة أوسع للناخبين وكبح ضعف إقبالهم عليها.

حرية الانترنت فى الوطن العربى

إيماناً بأهمية الإنترنت وحيويته بعد أن صار استخدامه مرتبطاً إرتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان ووسيلة لإشباع حاجات حياتة المعرفية المتجددة ، وإقتناعاً بضرورة وضع إطار تشريعي ، لتنظيم كل دولة لتعامل مستخدميها مع الإنترنت وحرصاً على حماية مستخدميه ،دون مساس أو انتقاص، أي من حق الوصول إلى الخدمة ، وإدراكاً لما تستحقه بعض فئات المجتمع من رعاية خاصة للوصول إلى الإنترنت والاستفادة منه، فقد اتفق على مبادىء سبعة ضامنة لحرية الانترنت :

الأول :التزام جميع أصحاب المصالح بالعمل على أن يتمتع الجميع بنفس حقوق الحماية على الانترنت مثل الحق في الحياة العادية، الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان.

ثانيا :العمل على مناصرة سلامة الأطفال على الانترنت تمشياً مع حقوق الإنسان العالمية.

ثالثا :أن يعمل جميع أصحاب المصالح بأمانة لتوفير خدمة إنترنت تتاح بحد أدنى مضمون من حيث النوعية الجيدة ، والسرعة المناسبة ،والسعر العادل والمحتوى المتميز ، وضمان الوصول إلى الخدمة دون قطع، أو منع ،أو حجب أو تخفيض للسرعة أو غير ذلك والمسؤولية الاجتماعية ، وبوجه خاص فيما يتعلق بالأطفال وبذوي الإحتياجات الخاصة والمهمشين.

رابعا :تعزيز المحتوى المحلي وتشجيع روح المبادرة والابتكار لتطوير المحتوى الرقمي العربي لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

خامسا :ضرورة العمل علي الحفاظ على حرية الإنترنت وعدم المساومة عليها تحت أي مسمى لكونها مرتبطة بتدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية ارتباطاً وثيقاً ومتلازماً مع النمو الاقتصادي والتنمية فيها،

ولإرتبطاها بسوق العمل وتوفير فرص العمل للشباب العربي الذين يتمتعون بمؤهلات عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع ميزة أنخفاض متوسط العمر.

سادسا :حق المستخدم في عدم المساس بالحماية الواجبة للبيانات الشخصية له من الإتاحة أو الإفشاء أو الإتجار بها، ولو بدون مقابل.

سابعا :حق المستخدم في عدم التنصت عليه بدون إذن قضائي مسبق مسبب.

الديمقراطية الالكترونية

لاشك ان العلاقة بين الديمقراطية والانترنت لا تقف عند حدود تسهيل عملية التصويت والانتخاب الالكتروني عبر الانترنت ، وانما يتجاوز هذه الآلية الى جوهر الديمقراطية الجديدة التي تصنعها ثورة المعلومات عند التعبير عن هويتها في اطار العولمة ، لان وسائل العولمة ومنها العولمة الاعلامية والاقتصادية لم تترك المجال واسعا للاختيار بين الرفض والقبول كما كان سائدا في زمن الايديولوجيات أو عصر ما قبل العولمة لأن الاراء والتوجهات وأساليب الحياة يمكن ايصالها إلى الجميع في كل الظروف والأوقات دون تجديدات ،وبمعنى آخر بالامكان ابقائها ماثلة في وعي المستهدفين بصورة شبه مستمرة ، فالعلاقة بين

العولمة والديمقراطية أصبحت مسألة مسلم بها عند جميع الباحثين والعلماء، يقول الباحثان ميكلويت وأدريان وودريج في حديثهما عن تحدي العولمة ووعدها الخفي أن العولمة تساعد على انتشار الديمقراطية في العالم وأن ثمة تلازماً بين الاثنتين سيما أن الظاهرتين اكتسبتا زخماً متزامناً في العقد الأخير وبعد نهاية الحرب الباردة ،لان العولمة حطمت استبداد المكان أي اتاحت المجال للناس لمزيد من التنقل والتواصل وتجاوز الحدود التي حشرتهم لعشرات السنين واجبرتهم على نمط واحد من المعيشة وطريقة واحدة للاستثمار وفي مكان واحد وحدت آفاق قراءاتهم ورؤيتهم للعالم اذ كانت لها تأثير كبير جداً ومباشر وايجابي على الانفتاح السياسي وتعزيز التحول البطيء نحو الديمقراطية في الدول الدكتاتورية ، والمقصود هنا بالعولمة الاعلامية الانفتاح المذهل على المعلومات وكسر الاحتكار الرسمي لها اما عن طريق البث التلفزيوني العابر للحدود أو شبكة الانترنت .

والعالم اليوم يسعى إلى توسيع مفهوم الديمقراطية وتأصيله بما يتفق ومطالب عصر المعلومات ووسائله وأخذت رايات الديمقراطية تتسع لتشمل أفريقيا وجنوب شرق آسيا كل ذلك يعكس حقيقة ان التفاعل بين المعلوماتية والديمقراطية هو تفاعل حقيقي حيث أن وفرة المعلومات تسهل ممارسة الديمقراطية على كافة الأصعدة وتروج لها على مستوى الكرة الأرضية .

يقول دكتور نبيل علي من أبرز ملامح علاقة المعلومات –السياسة ما يتعلق بالديمقراطية مفهوماً وممارسة حيث يزعم الكثيرون ان الانترنت ستفضي إلى إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية من اساسه ، فلقد وفرت الانترنت ساحة جديدة للرأي العام تسمح بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية سواء في عمليات اتخاذ القرارات أو متابعة ما ينجم عنها من نتائج ايجابية أو سلبية وعلى مستوى السياسة العالمية فمن المتوقع أن تناصر القوى السياسية الكبرى مؤسساتها الاقتصادية بممارسة ضغوط هائلة على منافسيها على مستولى المحافل الدولية)[1].

ويؤكد الباحث على التساؤل {هل لنا أن نتفاءل مع من يزعمون أن الانترنت سوف تسقط الحلقات الوسيطة ومواطنيهم محققة بذلك نوعا جديدا من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار دون حاجة إلى تمثيل نيابي يوكل اليه هذه المهمة ؟ وهل لنا أن نقلق مع من يرى في ديمقراطية الانترنت هذه ضرباً من الفوضى سيؤدي إلى مزيد من تدخل الحكومة من أجل السيطرة على جماهيرنا خاصة ان الانترنت توفر الوسائل العملية الفعالة لاحكام هذه السيطرة حيث تسجل للمواطنين مواقعهم وافعالهم لتكشف –بالتالي- عن اهوائهم

[1] –الثقافة العربية وعصر المعلومات ص٨٧

السياسية والفكرية مما يجعلهم اكثر عرضة لهذه الرقابة الالكترونية التي لا تغفو لها عين).

تأثير الانترنت على الوطن العربى اقتصادياً

أصبحت شبكة الإنترنت سوقا واسعة للشركات،فبعض الشركات الكبيرة ضخمت من أعمالها بأن أخذت مميزات قلة تكلفة الإعلان والاتجار عبر الإنترنت، والذي يعرف بالتجارة الإلكترونية E-ommerce وهي تعتبر أسرع طريقة لنشر المعلومات إلى عدد كبير من الأفراد ونتيجة لذلك قام الإنترنت بعمل ثورة في عالم التسوق كمثال ، شخص ما يمكنه أن يطلب شراء أسطوانة مدمجة عبر الإنترنت وسوف تصله عبر البريد العادي خلال يومين ، أو بإمكانه تنزيلها مباشرة عبر الإنترنت إذا تيسر ذلك أيضاً قام الإنترنت بتسهيل عملية التسوق الشخصي ، الذي يتيح لشركة ما أن تسوق منتج لشخص معين أو مجموعة معينة من الأشخاص بطريقة أفضل من أي وسط إعلاني كأمثلة على التسوق الشخصي ، مجتمعات الإنترنت التي يدخلها الآلاف من مستخدمي الشبكة ليعلنوا عن أنفسهم ويعقدوا صداقات عبر الشابكة . وبما أن مستخدمي هذه المجتمعات تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ٢٥ عاماً ، فإنهم حين يعلنوا عن أنفسهم فهم يعلنون بالتالي عن هواياتهم

واهتماماتهم ، ومن هنا تستطيع شركات التسويق عبر الإنترنت استخدام هذه المعلومات للإعلان عن المنتجات التي توافق رغباتهم واهتماماتهم.

والتجارة الإلكترونية أو ما يعرف عامة ب E-Business في الحقيقة تعريبها الصحيح هو الأعمال الالكترونية لأن ال E-Business لا يضم التجارة فحسب بل يتعدى ذلك لكن عامة ما يعتقد الناس أنها مجرد التجارة أو بيع السلع عبر الانترنت والأعمال الإلكترونية هي في الحقيقة عملية إقحام تكنولوجيا المعلومات خاصة الانترنت في المعاملات بين المحترف ومقدم الخدمة وإقحامها أيضاً في عملية تسويق وابتكار المنتج أي احتواؤها في حلقة الإنتاج وذلك يكون في أحسن الظروف بداية من المزود بالمواد الخام وانتهاء بالمحترف المستعمل لكن التشريعات العربية في شأن التجارة الإلكترونية تنمو ببط ء وعلى استحياء فحتى الآن لم يصدر سوى قانون التجارة الإليكترونية في تونس ودبي الأردن والبحرين وفي مصر أعد مشروعا لهذا القانون بمعرفة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بمجلس الوزراء ولازال حبيس في الأدراج حتى الآن ، كما أعد تشريع التجارة عن بعد في دولة الكويت ولم يصدر بعد.

وتعتبر التجارة الإلكترونية واحدة من التعبيرات الحديثة التي أخذت فى الدخول إلى حياتنا اليومية حتى أنها أصبحت تستخدم في العديد من أنشطة الحياة ذات ارتباط بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحتى نصل إلى مفهوم التجارة الإلكترونية،لا بد من الانطلاق من تعريف

واضح للتجارة الإلكترونية، حيث يوجد هنالك العديد من التعاريف التي بدأ المهتمون والمعنيون والمتخصصون في هذا المجال فى صياغتها بطرق مختلفة، لذلك ظهر لدينا العديد من التعاريف للتجارة الإلكترونية، حيث نجد انه لا يوجد حتي الآن تعريف يمكن القول أنه تعريف واضح وصريح، أو معترف به دوليا، ولكن نستطيع القول بأن كافة التعاريف تنطلق من مفهوم رئيسي،أو مبنية على أساس، أو تتفق على أن التجارة الإلكترونية تعبير يمكن أن نقسمه إلى مقطعين، حيث أن الأول، وهو التجارة، والتي تشير في مفهومها ومضمونها إلى نشاط اقتصادي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد وتحكمه عدة قواعد وأنظمة يمكن القول بأنة معترف بها دوليا، أما المقطع الثاني الإلكترونية فهو يشير إلى وصف لمجال أداء التجارة، ويقصد به أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية التي تدخل الإنترنت كواحدة من أهم هذه الوسائط وقد ورد في المادة الأولى من مشروع قانون التجارة الاليكترونية المصري تعريف لها بأنها كل معاملة تجارية تتم عن بعد باستخدام وسيلة إليكترونية فهذا التعريف وعندما لم يحدد الوسيلة الإليكترونية التي تتم بها التجارة الإليكترونية أو التعاقد عن بعد فقد كان بعيد النظر لأننا مقبلون على عصر التلفاز الرقمي كذلك الهواتف المحمولة كوسيلة اتصال بالانترنت ، ووسائل أخرى ذات تقنية عالية في الطريق فضلاً عن ذلك فإن هذا التعريف لم

يورد حصر أو أمثلة لوسائل التقنية التي تتم بها التجارة الإليكترونية وقد تناولت بعض الدراسات المصرية تعريفات للتجارة عن بعد ففي إحداها عرفت هذه التجارة بأنها تنفيذ بعض أو كل المعاملات التجارية في السلع والخدمات التي تتم بين مشروع تجارى وآخر ، أو بين مشروع تجارى ومستهلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا التعريف كذلك لم يورد للوسيلة الإليكترونية التي يتم بها التعاقد عن بعد تماما مثلما ورد في مشروع قانون التجارة الإليكترونية في مصر ، وربما يكون السبب في ذلك أن هذا التعريف قد ورد ضمن تقرير أعدته ذات الجهة التي أعدت مشروع القانون المذكور .

التجارة الإلكترونية في الوطن العربى

الانترنت لم يعد وسيلة فقط للحصول على المعلومات أو البحث عنها أو وسيلة للترفيه والتواصل والتراسل، فمنذ تسعينات القرن الماضي تحول الانترنت إلى أحد أدوات الربح للعديد من المؤسسات والشركات التجارية الأمر الذي عزز ظهور مفهوم جديد من أنواع التجارة هو التجارة الالكترونية عبر الانترنت وظهور مصطلحات مرتبطة به كالدفع الالكتروني والتسوق الالكتروني والشحن عبر الانترنت حتى اصبحت تلك المفاهيم اليوم عبارة عن علم قائم بحد ذاته في علوم الاقتصاد والتجارة في العالم أجمع نظراً لنجاح هذا النوع الغير تقليدي في العالم

بحيث حققت التجارة عائدات مهولة في دول العالم المتقدم وبالتالي فان التجارة الالكترونية ومع نماذج نجاحها في عديد من الدول اعتبرت اليوم هي المستقبل في الوطن العربي خصوصاً مع نمو عدد مستخدمين الانترنت وانتشار وسائل الدفع الالكتروني وغيرها من الأمور أدت إلى نمو هذه التجارة في السنوات العشرة الأخيرة وجذب استثمارات لا بأس بها إلى هذا القطاع ٠

ورغم ذلك فالسوق الالكترونية العربية ما زالت سوقاً ناشئة فوجب على مواقع التسوق الالكترونية الناشئة في هذا المجال مراعاة ما يلي:

- تعزيز الثقة لزائر الموقع أن الموقع يقدم خدماته وفق شروط وأحكام القانون وأنه تابع لشركة مسجلة تجارياً ويجب أن تكون معلومات الاتصال واضحة هذا يعزز ثقة المشتري في الموقع الذي يريد الشراء منه ٠

- المرونة في الدفع فقدم مختلف وسائل الدفع قدر الامكان عبر بطاقات الائتمان أو الدفع الالكتروني أو عن طريق الحوالات المصرفية السريعة أو الحوالات المصرفية التقليدية أو الدفع عن طريق الاستلام والسبب أن المستخدم العربي ما زال لا يثق فى وسيلة دفع الكتروني عبر بطاقات الائتمان خوفاً من الوقوع ضحية الاحتيال أو السرقة على سبيل المثال .

- التميز فى خدمة العملاء وهي من أهم النقاط التي تتجاهلها الكثير من الشركات فالزبون الذي سوف يجد خدمة عملاء سيئة لن يعود للشراء من موقعك مرة أخرى.

-الحرص على توفير نظام الكتروني مميز يخدم العميل ويجيب عن اسألتهم واستفساراتهم وفريق عمل يتلقى الاجابات ويرد عليها باسلوب مهني احترافي كل هذا سوف يقلص الاخطاء ويعزز الثقة ايضا.

- السرعة في التعامل من أهم الأمور الواجب توافرها في مواقع التسوق الالكترونية العربية في تلقي الطلبية وتغليفها بالشكل المناسب وارسالها كل هذا سوف يعزز فرصة شراء المستخدم اكثر من مرة فنحن في عصر السرعة .